E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/52
17 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
المادة ١٠ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن أنشطة العملية الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان في رواندا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	٣ - ٥	٣
أولا - أهم التطورات الأخيرة	٦ - ٢٦	٣
ألف - لمحة عامة	٦ - ٨	٣
باء - أهم قضايا حقوق الإنسان التي تحيط بحركة العودة الجماعية	٩ - ١٩	٤
جيم - استجابة المفوض السامي لحقوق الإنسان لحركة العودة الجماعية	٢٠ - ٢٤	٧
دال - بدء المحاكمات المتعلقة بالإبادة الجماعية	٢٥ - ٢٦	٨

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
ثانيا -	إعـادة تشكيل العملية المدنيـة لحقـوق الإنسـان فـي رواندا لمواجهة تردي الحالـة الأمنيـة فـي وقـت مبكـر من عام ١٩٩٧	٢٧ - ٤٧	٨
	ألف- الهجومات على المغتربين بمن فيهـم أفـراد العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا	٢٧ - ٣٢	٨
	باء - التدابيـر الأمنية التـي اتخـذت لمواجهة تردي الحالة الأمنية	٣٣ - ٣٥	١٠
	جيم - زيارة المفوض السامي لرواندا	٣٦ - ٣٧	١٠
	دال - إعادة تشكيل وتكييف العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا	٣٨ - ٤٧	١١
ثالثا -	أنشطة العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا	٤٨ - ٥٣	١٤
	ألف- نظرة عامة	٤٨	١٤
	باء - إقامة العدل وبناء المؤسسات	٤٩ - ٥١	١٤
	جيم - التصدي لعمليات الإبادة الجماعية والمجموعات الضعيفة	٥٢	١٥
	دال - تعليم وتعزيز حقوق الانسان	٥٣	١٥
رابعا -	تكاليف وتمويل العملية	٥٤ - ٥٦	١٦
خامسا -	الاستنتاجات	٥٧ - ٥٩	١٦

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٦/١٩٩٦ الذي طلبت اللجنة في الفقرة ١٩ منه إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً عن أنشطة العملية الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان في رواندا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة الخمسين.

٢- لقد بيَّن المفوض السامي بشيء من التفصيل، في آخر تقرير قدمه إلى الجمعية العامة (A/51/478) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن وضع حقوق الإنسان في رواندا، الحالة التي وصلت إليها العملية الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان والأنشطة التي تتم في إطارها، والطريقة التي عالج بها الأزمة القائمة في رواندا، والولاية المسندة إلى العملية، والطرق والإجراءات التي تستخدم لتنفيذ مهامها. ولا يرى المفوض السامي، بالتالي، أن من الضروري أن يكرر فحوى ذلك التقرير.

٣- بيد أنه حدث عدد من التطورات الهامة منذ تقديم تقرير المفوض السامي إلى الجمعية العامة. فقد حدثت عودة جماعية للاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكان معظم العائدين قد فروا إلى البلدان المجاورة لرواندا خلال الإبادة الجماعية والحرب الأهلية اللتين ألحقتا الدمار برواندا في عام ١٩٩٤، أو بعدهما بوقت قصير. وتمت العودة في أحوال من الهدوء النسبي، ولم يلاحظ وقوع الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان. وللأسف، ارتفع عدد عمليات القتل في رواندا خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ارتفاعاً حاداً وتدهورت الحالة الأمنية العامة داخل البلد تدهوراً شديداً. وشُنَّ في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧ عدد من الهجمات على المراقبين الدوليين، وأسفرت هذه الهجمات، في جملة أمور، عن مقتل خمسة موظفين تابعين للعملية الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان في ٤ شباط/فبراير. واقتضت هذه التطورات إعادة هيكلة العملية وتكييفها.

٤- وتواصل عملية المفوض السامي الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان في رواندا، وهي أكبر وجود للأمم المتحدة في رواندا، القيام بعملها المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، الحيوي لمستقبل رواندا، بالتعاون مع حكومة رواندا. وقد بدأت العملية الميدانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وأحرزت تقدماً كبيراً في عدد من المجالات، في الوقت الذي برزت فيه تحديات جديدة.

٥- والغرض من هذا التقرير تقديم معلومات عن الحالة التي وصلت إليها العملية الميدانية وعن الأنشطة التي نُفِّذت في إطارها تحت رعاية المفوض السامي لحقوق الإنسان منذ تقديم تقرير المفوض السامي إلى الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

أولاً - أهم التطورات الأخيرة

ألف - لمحة عامة

٦- بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عاد أكثر من مليون رواندي إلى بلدهم من مخيمات موجودة في زائير وتنزانيا. وبين ١٥ و٣١ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل زهاء ٠٠٠ ٥٥٥ عائد من مخيمات اللاجئين السابقة في شمال إقليم كيفو في زائير إلى بلداتهم الأصلية الواقعة أساساً في

محافظات جيسيني وروهينجيري وبيومبا وكيغالي الريفية. وعبر نحو ٠٠٠ ١٢ عائد آخر الحدود إلى رواندا من شمال إقليم كيفو في زائير خلال النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر. ولم يتخلل العودة، رغم كثافة نطاقها، سوى عدد قليل نسبياً من الحوادث، واستقبل العائدون بوجه عام استقبالاً حسناً في بلداتهم الأصلية.

٧- وبين ١٤ و٣١ كانون الأول/ديسمبر، وصل نحو ٠٠٠ ٤٧٣ عائد روانديي إلى محافظة كيبونغو في جنوب شرق رواندا من مخيمات اللاجئين السابقة في نغارا وكاراغوي في شمال شرق تنزانيا. واتسمت العودة الجماعية من تنزانيا، بوجه عام، بدرجة توتر فاقت تلك التي شهدها تدفق العائدين الواسع من زائير.

٨- وزاد عدد عمليات الاعتقال زيادة كبيرة في كانون الثاني/يناير، بالمقارنة بالأشهر السابقة. فكان عدد المحتجزين في السجون المركزية ومراكز الاحتجاز المحلية التي زارها مسؤولو العملية الميدانية، حتى نهاية كانون الثاني/يناير، يبلغ قرابة ٣٠٠ ٩٩ شخص، مما يمثل زيادة تنوف على ٠٠٠ ٧ محتجز خلال كانون الثاني/يناير وزيادة قدرها ٠٠٠ ٣٠ محتجز منذ بداية ١٩٩٦.

باء - أهم قضايا حقوق الإنسان التي تحيط بحركة العودة الجماعية

ازدياد الهجمات ضد الناجين من الإبادة الجماعية

٩- يتمثل أحد العناصر الرئيسية لولاية العملية الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان في رواندا في مساعدة حكومة رواندا على تعزيز الثقة داخل البلد من أجل تسهيل عودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية - وهو شرط مسبق لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. ومما يدعو إلى الأسف أن العودة الجماعية حدثت في ظروف جعلت تسجيل العائدين أمرا فائق الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. وبسبب عدم إجراء فرز مناسب عند نقاط عبور الحدود، دخل البلد أشخاص ربما كانوا مسؤولين مباشرة عن أعمال الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتبطة بها، التي ارتُكبت خلال الحرب الأهلية لعام ١٩٩٤ في رواندا، ممتزجين باللاجئين الشرعيين. وأدى تدفق هذه العناصر الإجرامية أولاً إلى ازدياد ملحوظ في عدم استقرار بعض المناطق، أعقبه في النهاية شن هجمات، بما في ذلك هجمات ضد الناجين من الإبادة الجماعية والأشخاص المرتبطين بهم.

١٠- وعلم مسؤولو العملية الميدانية بوقوع ثمانية حوادث منفصلة في البلد خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٧، وقُتل في هذه الحوادث نحو ٥٤ شخصاً من الناجين من الإبادة الجماعية والأشخاص المرتبطين بهم، وجُرح ٢٢ آخرون. ويمثل هذا العدد زيادة ملحوظة في عمليات القتل والهجمات الأخرى التي شُنت على الناجين من الإبادة الجماعية والأشخاص المرتبطين بهم، بالمقارنة بالأشهر السابقة. وجاء ازدياد عدد عمليات القتل هذه وسط تدهور للحالة الأمنية العامة في كانون الثاني/يناير. وعلم مسؤولو العملية الميدانية بمقتل ما لا يقل عن ٤٢٤ شخصاً في ٥٥ حادثاً منفصلاً خلال كانون الثاني/يناير. ويمثل هذا العدد أكبر عدد من عمليات القتل التي أُبلغ عنها منذ بداية عام ١٩٩٦. وكان عدد من العائدين مسؤولين أيضا عن عمليات قتل وهجمات أخرى، بما فيها ضد الناجين من الإبادة الجماعية والأشخاص المرتبطين بهم. فقد تلقى مسؤولو العملية الميدانية تقارير تفيد بأن بعض العائدين

ارتكبوا ١١ عملية قتل ضد الناجين من الإبادة الجماعية والأشخاص المرتبطين بهم خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

١١- واعتقلت السلطات الرواندية في البداية أعداداً قليلة من العائدين من زائير وتم في بعض الحالات احتجاز العائدين أو قام العائدون بتسليم أنفسهم لكي يتمتعوا بحماية. وتلقى مسؤولو العملية الميدانية، حتى كانون الأول/ديسمبر، تقارير تفيد بوضع ١٦٢ من العائدين الوافدين حديثاً في مراكز الاحتجاز المحلية. وسُجلت في ذلك الوقت عودة نحو ٣٣١ ٤ فرداً من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة إلى رواندا. وقد اعتُقل منهم ١٢ فرداً. وزادت عمليات اعتقال الوافدين الجدد من زائير زيادة كبيرة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وتم احتجاز ما لا يقل عن ٧٠٠ عائد، بمن فيهم ٢٤ جندياً من القوات المسلحة الرواندية السابقة، وذلك في محافظات جيسيني وكيغالي الريفية وروهنجيري. واعتقلت الأغلبية العظمى منهم بتهمة المشاركة في الإبادة الجماعية.

١٢- وأُلقي القبض بين ١٤ و٢١ كانون الأول/ديسمبر، على ما لا يقل عن ٣٧٨ من العائدين الواصلين حديثاً، بمن فيهم زهاء ١٤٦ فرداً من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وما لا يقل عن ثمانية من الموظفين المدنيين المحليين السابقين. وكما في حالة العائدين من زائير، قام عدد من المحتجزين بتسليم أنفسهم خوفاً على سلامتهم الشخصية. وفي حالات أخرى، قام أفراد السكان المحليين بوضع العائدين تحت الحراسة وسلموهم إلى مراكز الاحتجاز المحلية بتهمة الاشتراك في الإبادة الجماعية.

١٣- وتفيد المعلومات التي تلقاها مسؤولو العملية الميدانية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر بأن ٤٦٠ ٥ من هؤلاء العائدين كانوا موضوعين تحت الحراسة في مراكز الاحتجاز المحلية، ولا سيما في محافظتي كيبونغو وموتارا اللتين يبلغ عدد العائدين المحتجزين فيهما ٢٤٣ ٢ و٦٧٦، على التوالي. وبالنظر إلى كبر عدد عمليات الاعتقال، قامت السلطات المحلية في بعض بلدات في كيبونغو بإطلاق سراح المحتجزين المتهمين بجرائم القانون العام.

عمليات القتل وغيرها من المسائل التي تتعلق بالعائدين

١٤- لاحظ مسؤولو العملية الميدانية أنه حدث بين ١٥ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر هجومان راح ضحيتهما اثنان من العائدين من زائير: ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ثلاثة جنود من الجيش الشعبي الرواندي أحد العائدين في روهينجيري، وفي ٢٧ من الشهر نفسه، تعرَّض أحد العائدين المتهمين بقتل أحد الناجين من الإبادة الجماعية في محافظة جيسيني لعمليات ضرب لقي على إثرها مصرعه.

١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن ١٥ عملية قتل كان ضحاياها من العائدين: خمس عمليات في محافظة كيبونغو، وثلاث في محافظة كيغالي المدينة، واثنتان في محافظة كيبوي، وواحدة في كل من محافظات بيومبا وسيانغوغو وجيكونغورو وجيتاراما وكيغالي الريفية. وكان جنود الجيش الشعبي الرواندي أو غيرهم من مأموري الدولة مسؤولين عن ١٣ عملية من هذه العمليات على الأقل، بما في ذلك مقتل شخصين محتجزين خلال محاولتي فرار مزعومتين، وثلاث وفيات ناجمة عن سوء المعاملة، وجميعها في محافظة كيبونغو. وفي حادث آخر، قام جنود الجيش الشعبي الرواندي، في اجتماع عام نظَّمه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر المسؤولون العسكريون وأعضاء السلطة المدنية في محافظة جيكونغورو، بإعدام أحد العائدين

من زائير بعد اتهامه بقتل أحد الناجين من الإبادة الجماعية وثلاثة أشخاص آخرين في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

١٦- وتلقى مسؤولو العملية الميدانية أيضاً تقارير تفيد بوقوع هجمات وحالات من سوء المعاملة تعرض لها العائدون، ولا سيما العائدون من تنزانيا في محافظة كيبونغو. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، مثلاً، قام جنود الجيش الشعبي الرواندي وأفراد السكان المحليين بجمع ما يقرب من ٣٠٠ عائد في بلدة روسومو بمحافظة كيبونغو، وأرغموهم على حضور اجتماع طُلب منهم فيه الاعتراف بالجرائم التي ارتكبوها خلال الإبادة الجماعية. وضُرب عشرون من العائدين بشدة أثناء توجههم إلى هذا الاجتماع، وتُرك رجل منهم على الطريق مصاباً بجراح خطيرة، ولم يُعرف أثره منذ ذلك الوقت. ولم يسمع مسؤولو العملية الميدانية عن أية عمليات اعتقال للجنود أو المدنيين الذين يُشتبه بأنهم مسؤولون عن سوء المعاملة.

١٧- وتفيد المعلومات التي توفرت لمسؤولي العملية الميدانية حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بأنه تم خلال الشهرين اللذين انقضيا على بدء وصول العائدين إلى رواندا، اعتقال ما لا يقل عن ٨٠٠ ٦ شخص، وأن ما لا يقل عن ٦٠ شخصاً كانوا ضحايا عمليات قتل أو غيرها من الهجمات الخطيرة. وذُكر أن أفراد السكان المحليين قاموا في ٩ كانون الثاني/يناير بقتل ٣١ من العائدين الذين وصلوا حديثاً من تنزانيا في بلدة روسومو بمحافظة كيبونغو، وذلك في أخطر حادث حتى ذلك التاريخ.

١٨- وقد أعلنت حكومة رواندا، إثر بدء تدفق العائدين الجماعي من زائير في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أنه يتعين على الأشخاص الذين يشغلون المنازل والأراضي المملوكة للعائدين الذين وصلوا إلى رواندا أن يُخلوها في غضون ١٥ يوماً. ولاحظ مسؤولو العملية الميدانية أن تنفيذ هذا الأمر واجه صعوبات، وأن الكثير من العائدين لم يتمكنوا من استعادة منازلهم أو ممتلكاتهم. وفي بعض الحالات، قام العائدون الذين وصلوا حديثاً بعقد ترتيبات غير رسمية مع شاغلي منازلهم لكي يسكنوا معاً بصورة مؤقتة إلى أن يتمكن شاغلو هذه المنازل من ايجاد مساكن بديلة. واستطاع عائدون آخرون ايجاد سكن لدى أقاربهم أو جيرانهم أو أصدقائهم، أو أن يعيشوا في مآوى مؤقتة إلى أن يتم إخلاء منازلهم أو بناء مساكن جديدة لهم. ولمساعدة العائدين الذين يفتقرون إلى أماكن السكن، نظّمت السلطات المدنية مراكز ترانزيت مؤقتة في المكاتب البلدية إلى أن يتم توفير مساكن أو يتم إخلاء الممتلكات المملوكة سابقاً. وبينما يجري إصلاح مساكن إضافية أو بناء مساكن جديدة بمساعدة الوكالات الدولية، نشأ عدد من المنازعات المتعلقة بالسكن والممتلكات بين العائدين وشاغلي الممتلكات الحاليين، وهم يشملون أشخاصاً نجوا من الإبادة الجماعية وعائدين قدامى.

١٩- إن المفوض السامي يرحب باستجابة حكومة رواندا على صعيد السياسة وبالخطوات التي اتخذتها هذه الحكومة من أجل بناء المساكن وتوفيرها. ولكنه يرى، في الوقت ذاته، أن من الأهمية بمكان معالجة المنازعات المتعلقة بالممتلكات والناشئة بين الناجين من الإبادة الجماعية والعائدين الذين وصلوا حديثا. وفي هذا الصدد، يناشد المفوض السامي المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لزيادة المساعدة المادية والمالية التي يقدمها إلى حكومة رواندا في تشييد المساكن وإصلاحها.

جيم - استجابة المفوض السامي لحقوق الإنسان لحركة العودة الجماعية

٢٠- كان مسؤولو العملية الميدانية قد اتخذوا عدداً من الخطوات قبل حدوث التدفق الجماعي للعائدين، ولذا فقد كانوا مستعدين تماماً، عندما حدثت حركة العودة فجأة، لمساعدة العائدين ولرصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتدفق الجماعي. وقد اعتمدت العملية الميدانية في رواندا خطة طوارئ لتنظيم رصد استقبال العائدين على مستوى القرى، ونظّمت العملية أنشطة ترويج تهدف إلى دعم احترام حقوق الإنسان خلال إعادة دمج العائدين.

٢١- وفي أعقاب الإغلاق القسري لعدة مخيمات في منطقتي أوفيرا/بوكافو وغوما بإقليم كيفو في زائير، وتحسباً لوصول العائدين بأعداد كثيفة، قام مسؤولو العملية الميدانية، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمضاعفة التدابير التحضيرية في محافظات رواندا التي نشأت منها أغلبية اللاجئين، وذلك لرصد استقبال العائدين وإعادة دمجهم في بلداتهم الأصلية. وأبرمت في هذا الشأن مذكرة تفاهم إضافية بين العملية الميدانية والمفوضية.

٢٢- وعلاوة على ذلك، أعرب مسؤولو العملية الميدانية بانتظام عن مشاعر القلق لحكومة رواندا في تقارير تتناول حالة حقوق الإنسان في البلد. وقام مسؤولو العملية الميدانية، من خلال اتصالات مكثفة مع السلطات، بزيادة المساعدة المقدمة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان؛ كما زادوا حضورهم الميداني في البلدات التي تستقبل العائدين. وقام مسؤولو العملية الميدانية، بوجه خاص، بمساعدة السلطات المحلية في إنشاء لجان على مستوى القرى وأشكال أخرى من الهيئات المحلية غير الرسمية من أجل التصدي للشواغل المتعلقة بإقامة العدل وبالمصالحة، والأمن، واحتياجات العائدين وغيرهم من مجموعات السكان. وقاموا، قدر الإمكان، برصد حركة العائدين من مراكز الترانزيت إلى بلداتهم الأصلية، فضلاً عن وصول العائدين إلى مكاتب القرى؛ وبرصد اعتقال واحتجاز العائدين من خلال القيام بزيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز المحلية، وبجمع إحصاءات عن العائدين المحتجزين، وبرصد إعادة دمج العائدين من خلال القيام بزيارات مع عائدين فرديين ومع أسر عائدين، وبإجراء مناقشات مع السلطات المحلية والسكان عامة، وبالتحقيق في الحوادث التي ادُّعي أنها وقعت وشملت العائدين (بوجه خاص حوادث الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة، والحق في الأمن وسلامة الشخص، والحق في حرية الحركة)؛ وبمناقشة ومتابعة الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان مع السلطات المحلية والوطنية؛ وبتوفير حضور لتعزيز الثقة فيما بين العائدين والسكان عموماً والسلطات المحلية؛ وبالاشتراك في اجتماعات خلايا الأزمات على مستوى البلدات والمحافظات؛ وبتيسير تدفق المعلومات إلى المسؤولين الحكوميين المختصين والمنظمات المختصة من أجل التصدي للاحتياجات المادية والمؤسسية على مستوى البلدات والمستويات الأخرى.

٢٣- وقام كل فريق ميداني تابع للعملية، خلال هذه الفترة، بتعيين موظف ميداني واحد على الأقل يُعنى بحقوق الإنسان وبقضايا إعادة دمج العائدين، ويكون مسؤولا عن جمع جميع المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالعائدين والقيام، مع رئيس الفريق، بتنسيق استجابة العملية الميدانية وضمان عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات مع موظفي الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين على مستوى المحافظة. وتم تحسين التنسيق والتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين من خلال إبرام مذكرة التفاهم الإضافية المشار إليها سابقاً بين العملية الميدانية والمفوضية، وهي تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز التنسيق وتفادي ازدواج التدابير التي يتم

اتخاذها بشأن تدفق العائدين الجماعي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية الميدانية، بالتعاون مع وزارة العدل ومفوضية شؤون اللاجئين، بتنظيم حلقات دراسية حول إجراءات الاعتقال والاحتجاز على مستوى المحافظات والقرى من أجل معالجة المخالفات القانونية في هذا المجال. وأعدت العملية الميدانية أيضاً أشرطة فيديو ونظّمت فرقاً مسرحية عن حقوق الإنسان لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالعائدين.

٢٤- وقام المفوض السامي، حالما بدأت حركة العودة الجماعية للاجئين، بإعادة تقييم قدرة العملية الميدانية وناشد الحكومات، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أن تزيد موظفي العملية إلى ٢٠٠ بحلول نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ وإلى ٣٠٠ حالما يسمح بذلك توفر العاملين المؤهلين والموارد والاعتبارات اللوجستية.

دال - بدء المحاكمات المتعلقة بالإبادة الجماعية

٢٥- بدأت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ - بعد مضي سنتين ونصف السنة على انتهاء عملية الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ - أولى المحاكمات أمام المحاكم الرواندية ضد أشخاص متهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية. وتم، حتى منتصف شباط/فبراير، إصدار ١٨ حكماً في غرف متخصصة أُنشئت في محاكم الدرجة الأولى لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية. ومن أصل الأحكام الـ ١٨ هذه، كان هناك ١١ حكما بالإعدام، و٦ أحكام بالسجن المؤبد، وحكم واحد بالبراءة. وحضر موظفو حقوق الإنسان الميدانيون معظم جلسات المحكمة وراقبوا الإجراءات.

٢٦- ورحّب المفوض السامي ببدء المحاكمات المتعلقة بالإبادة الجماعية، الذي يشكل خطوة هامة نحو تقديم مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية إلى العدالة وتعويض المدعين المدنيين. إلا أنه يظل يساور المفوض السامي قلق بشأن عدة جوانب من الإجراءات القضائية، وخاصة عدم احترام الحق في أن يكون للمدعى عليهم والمدعين المدنيين على السواء، ممثل قانوني، وكذلك عدم كفاية الضمانات الأخرى للمحاكمة العادلة للمدّعى عليهم، لا سيما وأنهم قد يواجهون عقوبة الإعدام.

ثانيا - إعادة تشكيل العملية المدنية لحقوق الإنسان في رواندا لمواجهة تردي الحالة الأمنية في وقت مبكر من عام ١٩٩٧

ألف- الهجومات على المغتربين بمن فيهم أفراد العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا

٢٧- حدث، منذ بداية ١٩٩٧، تصعيد خطير في الحوادث الأمنية التي استهدف لها المغتربون العاملون في رواندا. والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا على علم، منذ كانون الثاني/يناير، بحدوث عشرة حوادث كان المغتربون فيها هم ضحايا التقتيل والهجمات أو عمليات السطو المسلحة. وقد قتل ستة من المغتربين في ثلاث حوادث. انطوت هذه الحوادث على قتل ثلاثة من الأعضاء في منظمة غير حكومية اسبانية في ١٨ كانون الثاني/يناير، وقتل قس كندي في ٢ شباط/فبراير بمحافظة روهنغيري وقتل ٥ من

الأفراد التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، بمن فيهم موظفان ميدانيان اثنان معنيان بحقوق الإنسان الدولية في ٤ شباط/فبراير في محافظة سيانغوغو. وفيما يلي وصف لأخطر حادثين اثنين استهدف لهما الموظفون التابعون للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا.

٢٨- في ١٣ كانون الثاني/يناير، تعرض ٤ من الأفراد التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، بمن فيهم موظفان ميدانيان معنيان بحقوق الإنسان الدولية، للهجوم والتهديد والضرب على أيدي من يزعم أنها مجموعة من المتمردين بينما كان أولئك الأفراد يقومون بزيارة ميدانية روتينية في مقاطعة جيسية شرقي محافظة جيسنيي.

٢٩- وفي ٤ شباط/فبراير، قتل خمسة من الأفراد التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، بمن فيهم موظفان اثنان معنيان بحقوق الإنسان الدولية قتلا أثناء هجوم شنته مجموعة تضم نحو ١٥ من الأفراد المسلحين يشتبه في أنهم متمردون، وذلك على الطريق المؤدية إلى بلدية كارنغيرا، جنوب محافظة سيانغوغو. وكان الأفراد الخمسة التابعون للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في طريقهم لحضور اجتماع نظمته سلطات المحافظة في بلدية كارنغيرا.

٣٠- وقد هلك الأفراد الخمسة التابعون للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وهم في خدمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في رواندا بأقصى قدر من التفاني والكفاءة. والمفوض السامي لحقوق الإنسان يشيد إشادة خاصة بروح التفاني والشجاعة والكفاءة المهنية التي يتحلى بها جميع العاملين في ميدان حقوق الإنسان في رواندا. والأفراد الخمسة التابعون للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الذين قتلوا قدموا تضحية جسيمة في سبيل تعزيز الحريات الأساسية والاحترام للكرامة البشرية في رواندا. ومساهمتكم ستذكر أبد الدهر.

٣١- ويرغب المفوض السامي في التنويه بتعاون حكومة رواندا من أجل تيسير زيارة رئيس العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا التي أداها لسيانغوغو بعد الحادث مباشرة، ونقل الجثث إلى كيغالي وإجلاء من تبقى من الموظفين التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا من سيانغوغو إلى كيغالي.

٣٢- وقد فتحت السلطات الحكومية تحقيقاً في هذا الحادث. كما باشرت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا هي الأخرى تحقيقاتها الخاصة بها. وفي ١٢ شباط/فبراير قتل نفران اثنان يشتبه في أنهما شاركا في الهجوم الذي حدث وذلك أثناء مواجهة مسلحة وقعت بينهما وبين الجيش الشعبي الرواندي. وفي ١٤ شباط/فبراير، أُبلغت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا من طرف حكومة رواندا باعتقال خمسة آخرين من المشتبه فيهم. وقد أُتيح للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا لاتصال على إنفراد وبصورة سرية بأربعة من بين الأشخاص الخمسة المشتبه فيهم الموقوفين، وفتشت الموقع الذي حدث فيه الهجوم وأجرت مقابلات مع شهود عيان على الحادث. وتواصل العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تحرياتها.

باء- التدابير الأمنية التي اتخذت لمواجهة تردي الحالة الأمنية

٣٣- في أعقاب تردي الحالة الأمنية في أواسط كانون الثاني/يناير في محافظتي جيسنيي وروهينغيري، عمدت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا إلى التقليل من أنشطتها في المنطقة الشمالية الغربية لرواندا. وقد تم مؤقتاً إغلاق المكتبين الواقعين في جيسنيي وروهينغيري وقام الموظفون الميدانيون لحقوق الإنسان برحلات ميدانية منتظمة من كيغالي إلى هاتين المحافظتين. وعلى إثر قتل ٥ من الأفراد التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في ٤ شباط/فبراير أصدر المنسق الأمني التابع للأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة في رواندا، بياناً مفاده أن الحالة الأمنية في رواندا قد بلغت المرحلة الرابعة في المحافظات الغربية وكذلك في أنحاء من محافظات كيبونغو وغيكنغورو وغيتاراما وكيغالي دورال وبيومبا، مما يعني أن جميع الموظفين، ما عدا من تعتبر وظيفته منهم أساسية للاضطلاع بمهام الطوارئ، والمهام الإنسانية والأمنية للوكالة المعنية، أوصو بالعودة مؤقتاً إلى كيغالي. ووفقاً لهذه التوصية، تم سحب كافة الموظفين التابعين للعملية الميدانية من مختلف المكاتب الميدانية وجيء بهم إلى كيغالي. ومن بين التدابير الأمنية التي اتخذت، اشترطت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا على الموظفين التابعين لها طلب تصريح بالسفر إلى أماكن خارج كيغالي بتوجيه إشعار سابق لموعد السفر بثمان وأربعين ساعة. ولم يسمح بسفر أي من الموظفين إلا في ظل مرافقة مسلحة. بالإضافة إلى ذلك عقدت اجتماعات مع رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبين رئيس العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا والموظفين التابعين لهذه العملية على أساس منتظم من أجل مناقشة واستعراض الحالة الأمنية.

٣٤- وتواصل العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا اجتماعاتها الأمنية المنتظمة مع الموظفين. وقد عين أحد العاملين في هذه العملية للقيام بدور الجهة المنسقة للمسائل الأمنية في كل مجموعة ميدانية. وقد شُرع في توظيف أربعة أشخاص آخرين أو أكثر ذوي مؤهلات خاصة في المسائل الأمنية بغية زيادة القدرة ذات الصلة بالأمن للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا.

٣٥- والمفوض السامي يأمل في أن يمثل الوضع الراهن تغييراً مؤقتاً في الظروف. ولذلك فإنه يرغب في التأكيد على أن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تعتزم استئناف أنشطتها في مستواها السابق في أقرب وقت ممكن مع اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية الضرورية.

جيم - زيارة المفوض السامي لرواندا

٣٦- زار المفوض السامي رواندا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ بغية تقييم الوضع والأنشطة والاستراتيجية المقبلة للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وللبت فيما ينبغي اتخاذه من تدابير إضافية ممكنة لتكييف العملية لمواجهة التردي في الأوضاع الأمنية. واجتمع المفوض السامي، أثناء زيارته لكيغالي مع وزير الشؤون الخارجية ووزير العدل ووزير الداخلية وكان هذا الأخير مصحوباً برئيس ديوان رئيس الدولة. واجتمع المفوض السامي أيضاً مع ممثلي السلك الدبلوماسي وغير ذلك من الوكالات التابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى اجتماعه بالموظفين التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا.

٣٧- وقد أعربت حكومة رواندا عن عميق أسفها لما منيت به العملية الميدانية لحقوق الإنسان من خسائر مأساوية في الأرواح وأعادت تأكيد اهتمامها الجاد بأن تواصل هذه العملية عملها بكافة ما تنطوي عليه

ولايتها من جوانب وفي جميع أنحاء البلد. وبينت الحكومة ملابسات أعمال العنف التي اقترفت ضد الموظفين التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وغيرهم من المغتربين العاملين في رواندا فذكرت أنّه بعد شهرين من العودة الجماعية السلمية والمنظمة للاجئين من زائير وتنزانيا تمكنت عناصر تابعة للقوات المسلحة الرواندية وميليشيات انتاراهاموي التابعة للاجئين العائدين من توفير ما يلزم للاضطلاع بأنشطة إرهابية ضد أهداف محددة. وكان الناجون من عملية الإبادة وأشخاص معهم فضلاً عن مغتربين آخرين هم الضحايا الرئيسيين لهذه الهجمات. وقد أعربت حكومة راوندا، بعد أن لاحظت أن التوجيهات الأمنية الصادرة عن الأمم المتحدة أسفرت عن إجلاء مؤقت للأفرقة الميدانية التابعة للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا إلى كيغالي، عن وجهة نظرها القائلة بأن الحالة الأمنية الراهنة في رواندا لا تبرر اتخاذ مثل هذه التدابير وأعادت تأكيد اهتمامها بالعملية والتزامها بالتعاون الكامل معها في كافة الجوانب المتعلقة بعملها بما في ذلك الأمن. وأعربت الحكومة أيضاً عن استعدادها للتعاون في سبيل المزيد من التحقيق في عملية قتل الموظفين التابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا.

دال - إعادة تشكيل وتكييف العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا

٣٨- يبقى المفوض السامي على قناعة بأن استمرارية العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا حاسمة الأهمية في مساعدة رواندا حكومة وشعباً على تحقيق الأهداف المتمثلة في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ولحكم القانون. وقد شجعت حكومات عديدة بما فيها حكومة رواندا المفوض السامي على أن يضمن قيام العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا باستئناف أنشطتها كاملة في أقرب وقت ممكن تسمح به الحالة الأمنية باعتبار ذلك مساهمة أساسية في إعادة تأهيل رواندا واستقرارها في الأجل الأطول. ويرى المفوض السامي أن ولاية البعثة تظل صالحة وتتمثل في إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك الأفعال الممكن أن تنطوي على إبادة جماعية، ورصد حالة حقوق الإنسان باستمرار والمساعدة، من خلال وجودها، على تسوية المشاكل القائمة والحؤول دون حدوث انتهاكات ممكنة لحقوق الإنسان، والتعاون مع الوكالات الدولية على بناء الثقة ومن ثم تسهيل إعادة بناء المجتمع المدني، وتنفيذ برامج المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ولا سيما في مجال إقامة العدل.

٣٩- غير أن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا اضطرت لأن تتكيف مؤقتاً بحسب الظروف الجديدة الآنف وصفها. ولهذه الغاية أعيد تشكيل العملية في شباط/فبراير ١٩٩٧. والوجود الميداني للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا يتمثل في الظرف الراهن في أربعة مكاتب فرعية يتم إنطلاقاً منها تنسيق جميع الأنشطة الميدانية ودعمها وإجراء الزيارات لعواصم المحافظات باستثناء سينغوغو وجيسنيي ومكتبان ميدانيان تابعان (أحدهما في سينغوغو والآخر في جيسنيي) يقوم فيهما موظفان ميدانيان معنيان بحقوق الإنسان بالعمل عن كثب مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وخاصة مجمعات الأمم المتحدة الآمنة. وسوف يتم وزع بقية الموظفين في كيغالي من أجل الزيادة في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وقد كانت الخطة التي أعدت للمستقبل القريب تشتمل، وقت إعداد هذا التقرير، على وزع ٢٨ موظفاً ملحقين بأفرقة ميدانية والزيادة في عدد الموظفين العاملين في مقر العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا إلى ٧٧ موظفاً مما يجعل العدد الكلي للعاملين في العملية يصل إلى ١٠٥ من الموظفين. وفي أواخر شباط/فبراير كان هناك عدد ١٣٧ فرداً تابعين للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا: ٤٠ من الموظفين التابعين للأمم المتحدة العاملين بعقود محددة الأجل، و٦٤ من متطوعي الأمم

المتحدة، و٢١ من الموظفين الميدانيين لحقوق الإنسان أسهم بهم الاتحاد الأوروبي، و٤ أشخاص أوفدتهم حكومة النرويج و٤ أشخاص أوفدتهم حكومة الدانمرك و٤ موظفين إضافيين عاملين بعقود خدمات خاصة. وقد أعرب نحو ٢٠ موظفاً تابعاً للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا عن الرغبة في التخلي عن المهمة. وقد أذن المفوض السامي بخفض القوة العاملة في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا إلى ما مستواه ١٠٥ من الموظفين الميدانيين لحقوق الإنسان في المستقبل القريب. وسوف يتحقق هذا الخفض عن طريق رحيل أولئك الراغبين في المغادرة وعن طريق عدم تجديد عقود الموظفين الذين يتعذر إيجاد مناصب ملائمة لهم في الهيكل الجديد.

٤٠- وتقوم العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في الظرف الراهن بفتح مكاتب فرعية في مدينة كيغالي (تغطي كذلك محافظتي كيغالي دورال وبيومبا)؛ وغيتاراما (تغطي أيضاً محافظتي روهنغيري وكبويي)، وبوتاري (تغطي أيضاً محافظة ريكونغورو) وكيبونغو (تغطي أيضا محافظة موتارا). ويتألف كل مكتب من هذه المكاتب الفرعية، من حيث المبدأ، من مجموعة لا يقل عدد أفرادها عن ٦ موظفين ميدانيين لحقوق الإنسان، وهم رئيس المكتب الفرعي، وموظف أمني، وموظف قانوني، وموظف لرصد مراكز الاحتجاز، وموظف لتنسيق عملية التحقيق وموظف يركز على أنشطة تعزيز حقوق الإنسان. وتعتزم العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أن تستأنف بالتدريج، انطلاقاً من هذه المكاتب الفرعية، تغطيتها الشاملة لكافة المناطق في رواندا، آخذة بعين الاعتبار الكامل التطورات التي تستجد على صعيد الحالة الأمنية. بالإضافة إلى ذلك سيكون هناك مكتبان ميدانيان اثنان أحدهما في سيانغوغو والآخر في جيسنيي، يعمل في كل مكتب منهما موظفان ميدانيان اثنان يقومان أساساً بجمع المعلومات من الوكالات الواقعة في المنطقة ويتوليان ربط الاتصال معها. ومع أنه لم يعد ممكناً في هذه المرحلة الإبقاء على نفس مستوى الاتصال بمختلف البلديات يظل هدف العملية الميدانية هو استئناف اتصالاتها الوثيقة السابقة على المستوى المجتمعي عبر أنحاء البلد عندما تسمح بذلك الأوضاع الأمنية. وفي الأثناء سوف يركز العدد الكبير نسبياً من الموظفين التابعين للمقر الموجودين في كيغالي على الأنشطة المبينة أدناه.

٤١- ويعتزم المفوض السامي بالإضافة إلى ذلك دعم العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بموظفي أمن إضافيين وموظفين مختصين آخرين لغرض أنشطة التعاون التقني فيما يخص نظام العدالة. ويبذل حالياً جهد للتعرف على الموظفين المتخصصين للقيام بمهام تتصل بالمراقبة التجريبية، وإقامة العدل الجنائي والتعاون التقني. وقد توصل المفوض السامي، أثناء آخر زيارة أداها لرواندا، إلى اتفاق مع وزير العدل بشأن مشاريع التعاون التقني دعماً لنظام العدل. وتتمثل المشاريع الرئيسية التي ستضطلع بها العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في الأشهر المقبلة فيما يلي: برنامج تدريبي لفائدة القضاة وكتبة المحاكم والغرف المختصة التابعة لمحاكم أول درجة، وتسهيل عملية محاكمة مقترفي الإبادة الجماعية، وهناك برنامج رئيسي ينطوي على إلحاق قضاة ومدعين عامين أجانب ذوي خبرة للمساعدة على توجيه القضاة والنواب العامين في الغرف المتخصصة في السنة الأولى التي تتم فيها المحاكمات على الإبادة الجماعية، وإنشاء خدمات مساعدة قانونية مجانية لتوفير النصح إلى المتهمين ولمساعدة المدعين المدنيين في المحاكمات الجارية المتعلقة بالإبادة الجماعية، وإسداء النصح فيما يخص توفير مبلغ مالي لتعويض ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها، وهو مقترح يشكل في الظرف الراهن موضوعاً لتشريع تقوم باستنانه حكومة رواندا.

٤٢- ويضم مقر العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الوحدات التالي ذكرها: مكتب رئيس البعثة، وحدة الأمن والاتصالات، وحدة العمليات والتوثيق، الوحدة القانونية، وحدة التعليم والنهوض بشؤون الفرد،

وحدة الترجمة، والوحدة الإدارية. وتقدم المساعدة لرئيس العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا على مستوى تسيير الشؤون اليومية لهذه العملية بنائب للرئيس. وتقوم مجموعة الإدارة التنظيمية بتقديم المساعدة لرئيس العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في مجال استعراض مسائل السياسة العامة التي يسترشد بها في تنفيذ ولاية العملية. ويقوم الرئيس ونائب الرئيس بعملية التنسيق بين أفراد مجموعة الإدارة التنظيمية وهي تتألف من رؤساء الوحدات والمنسق عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا ومنسق الاتحاد الأوروبي. ويقوم رئيس البعثة، بدعم من مجموعة الإدارة التنظيمية وموظف للصحافة والإعلام، بتنمية الوعي بدور العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بين العاملين في الإدارة العامة الرواندية وعامة الجمهور. ويقوم رئيس البعثة، هو ونائب الرئيس والموظف المسؤول عن المنهجية والتدريب أيضاً بتطوير المنهجيات ووضع برامج التدريب أثناء الخدمة لتحسين طرائق التحقيق والتبليغ والتحليل وتعزيز إدارة شؤون الموظفين العاملين في الأفرقة الميدانية.

٤٣- وتضطلع وحدة العمليات والتنسيق بمهمة التبليغ والتحليل المتعلقين بحالة حقوق الإنسان الراهنة بالاستناد إلى المعلومات والتقارير التي تقدمها بالأساس الأفرقة الميدانية التابعة للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. كما تضطلع وحدة العمليات والتوثيق بالإدارة التنظيمية اليومية لشؤون الفرقة الميدانية. وتقوم الوحدة الفرعية المعنية بالتحقيقات الخاصة بدعم الأفرقة الميدانية فيما تجريه من عمليات تحري الأحداث البالغة الخطورة وبتوفير التدريب فيما يتعلق بأساليب التحري للموظفين الميدانيين لحقوق الإنسان.

٤٤- وتقوية وحدة العمليات والتوثيق يبرز الأهمية المتواصلة لدور العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في رصد حالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وتشكل تقييماتها الأساس الذي تقوم بناء عليه بتوصية الحكومة بالتدابير التي يمكن أن تعتمدها لتحسين حماية حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك تسمح هذه التقييمات للعملية بتكييف ما تضعه من برامج للتعاون التقني على النحو الذي يفي بمتطلبات الحالة وتطوراتها.

٤٥- وتركز الوحدة القانونية على إدخال تحسينات على إقامة العدل ومركز وأوضاع الناجين من عملية الإبادة الجماعية وتضطلع برصد محاكمات عمليات الإبادة الجماعية وتشجع على إدخال تحسينات على إقامة العدل الجنائي. وتسعى الوحدة القانونية لتعزيز التوافق بين النظام القانوني الراوندي ومعايير حقوق الإنسان الدولية عن طريق تعزيز الاصلاح القانوني. كما تضطلع الوحدة القانونية بتدريب رجال الدرك والشرطة البلدية وتعمل على زيادة وتقوية قدرة مؤسسات حقوق الإنسان من خلال مشاريع للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وتوفر الدعم لمكتب المدعي العام من أجل تعزيز فعالية معايير حقوق الإنسان في سياق النظام القضائي الراوندي. أما فيما يتعلق ببناء المؤسسات، فإن الوحدة القانونية تركز على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولجنة برلمانية لحقوق الإنسان وإدارات لحقوق الإنسان في كافة الوزارات التابعة للحكومة.

٤٦- وتركز وحدة التعليم والتعزيز على تحسين مركز المجموعات الضعيفة، مثل النساء والأطفال وعلى بناء القدرة التي تملكها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. ومن أهداف هذه الوحدة ما يتمثل في إكساب النظام المدرسي والإدارة العامة الراوندية ثقافة حقوق الإنسان وإثراء هذه الثقافة، من خلال إعداد مواد تتعلق بحقوق الإنسان باللغات الكينيارواندا والانكليزية والفرنسية. كما تدعم الوحدة الأنشطة التعليمية

والتشجيعية التي تقوم بها العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا فضلاً عن برامج أخرى تابعة لهذه العملية وذلك بالتعاون مع وحدة الترجمة.

٤٧- وتضطلع وحدة الأمن والاتصالات، التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لأمان وسلامة أداء العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بالأنشطة التالي ذكرها: التنسيق مع المسؤولين عن الأمن التابعين لوكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ التنسيق مع المسؤولين عن الأمن التابعين لحكومة رواندا؛ تطوير النظم والإجراءات لأمن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا؛ إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجهها العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا؛ تدريب الموظفين لرفع مستوى وعيهم الأمني؛ كفالة أمن موظفي العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وأماكن عملها ووثائقها.

ثالثا - أنشطة العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا

ألف - نظرة عامة

٤٨- تضطلع العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، وفقاً لولايتها، بالتحري في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بما في ذلك الأفعال الممكن أن تنطوي على إبادة جماعية، ورصد حالة حقوق الإنسان الراهنة، والتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى على إعادة إحلال الثقة وبالتالي تيسير إعادة بناء المجتمع المدني؛ وتضطلع بتنفيذ برامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ولا سيما في مجال إقامة العدل. وخلال الأشهر الماضية القليلة، ركزت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أنشطتها للرصد على حالة حقوق الإنسان في سياق التدفق الجماعي للعائدين إلى رواندا وعلى بدء المحاكمات المتصلة بعمليات الإبادة الجماعية. وبالإضافة إلى رصد حالة حقوق الإنسان في رواندا تقوم العملية المذكورة بالأنشطة التالي ذكرها.

باء - إقامة العدل وبناء المؤسسات

٤٩- على إثر التدفق الجماعي للعائدين إلى رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ نظمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا مؤتمرات بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل إلى جانب حلقات دراسية تتعلق بإجراءات التوقيف والاحتجاز. وانعقدت الحلقات الدراسية المتعلقة بإجراءات التوقيف والاحتجاز في أماكن مختلفة من البلاد وكانت موجهة بالأساس إلى السلطات البلدية.

٥٠- وشارك الموظفون الميدانيون المعنيون بحقوق الإنسان في تدريب ١٥٠ مفتشاً جديداً من مفتشي الشرطة العدلية و٧٥٠ شرطياً بلدياً جديداً. ونظمت حلقة دراسية بشأن طرائق التحقيق والقانون الجنائي والتوقيف والاحتجاز عقدتها العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في مدينة كيغالي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لفائدة المسؤولين في إدارة التفتيشات الجنائية التابعة للدرك الوطني. ونظمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، بالتعاون مع وزارة الدفاع، حلقة دراسية لفائدة القيادة العليا التابعة للجيش الشعبي الرواندي بشأن دور هذا الجيش في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ في مدينة كيغالي. كما نظمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا عدة حلقات دراسية في الموضوع نفسه لصغار المسؤولين وللجنود العاملين في عواصم المحافظات.

٥١- ومنذ أن بدأت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المحاكمات التي تتولاها المحاكم الوطنية الرواندية للأشخاص المتهمين باقتراف الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في رواندا منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، قام الموظفون القانونيون التابعون للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا برصد هذه المحاكمات في أنحاء مختلفة من البلاد. كما رصدت العملية المذكورة المحاكمات التي أجرتها المحاكم العسكرية الرواندية. وفي مجال إدارة شؤون السجون أدى الموظفون الميدانيون لحقوق الإنسان زيارات منتظمة لمراكز الاحتجاز في مختلف أنحاء رواندا بغية التوصية بإدخال تحسينات على ظروف الاحتجاز وتشجيع سلطات السجون على التصدي للمشاكل المتمثلة في اكتظاظ مراكز الاحتجاز وتعزيز روح المساءلة في الإدارة المسؤولة عن السجون وتزويد المحتجزين بالمعلومات وتثقيفهم فيما يتعلق بالقانون الجديد الخاص بمقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية. وقد أتمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا المرحلة الأولى من مشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالمحتجزين الهادفة إلى تجميع وتسجيل المعلومات ذات الصلة بشأن المحتجزين الموقوفين في مراكز الاعتقال البلدية ومراكز رجال الدرك في مختلف أنحاء البلاد. كما قامت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا برصد عمليات نقل متكررة للمتحجزين من مراكز الاحتجاز البلدية إلى السجون المركزية في عملية مشتركة بين النيابة العامة وإدارات السجون التابعة لوزارة العدل والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ نظمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا حلقة تدارس لفائدة موظفي السجون العاملين في روهينغيري. ومن بين المواضيع التي اشتملت عليها هذه الحلقة الدراسية ما يلي: ولاية وأخلاقيات ومسؤوليات الشرطة البلدية الجديدة، دور أفراد الدرك والجيش في مسائل الاحتجاز؛ والحقوق القانونية للمحتجزين.

جيم - التصدي لعمليات الإبادة الجماعية والمجموعات الضعيفة

٥٢- واصلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا إيلاء اهتمام خاص بمحنة الناجين من الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ وبعض المجموعات الضعيفة. وتركز هذه العملية أنشطتها على مجالات رئيسية ثلاثة هي: تقديم المساعدة إلى الجماعات المحلية الرواندية الراغبة في توثيق ونشر تاريخ الإبادة الجماعية في مجتمعاتها المحلية، حالة الناجين من الإبادة الجماعية، وحالة الأقلية من جماعة باتوا. وقد وضعت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا مشروعاً لجمع البيانات الأساسية بشأن أوضاع الناجين من الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأمنهم ومنظمات الناجين وأنشطتها، ولجوء الناجين إلى الإجراءات القضائية لتأمين حقوقهم والحصول على تعويض وإيواء الناجين من الإبادة الجماعية. وواصلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا توفير المساعدة التقنية للمشروع الرائد المتعلق بتاريخ الإبادة الجماعية المحلية في مجتمع محلي في محافظة غيتاراما، وخاصة فيما يتعلق بتدوين الشهادات الفردية التي جمعت في المنطقة البلدية والتحقق منها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ساعدت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا المؤسسة المعنية بالنهوض بباتوا على تنظيم مائدة مستديرة لتحديد استراتيجيات وسياسات لتحسين الأوضاع في باتوا.

دال - تعليم وتعزيز حقوق الإنسان

٥٣- وواصلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا برنامجها الجاري المتعلق بتعليم وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مشاريع اشترك في الاضطلاع بها موظفو مقر العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا

والموظفون الميدانيون وشركاء روانديون بمن فيهم السلطات المحلية والوطنية ومنظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان. وتمثل الهدف الرئيسي للمبادرات في هذا المجال في خلق وعي واسع النطاق بحقوق الإنسان بين السكان بوجه عام وبعض المجموعات المستهدفة بوجه خاص، بما في ذلك الموظفون المدنيون ورجال الجيش والنساء وممثلو الشباب والمدرسون والطلبة. ونظمت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا مؤتمرات وحلقات تدارس وواصلت رعاية فرق مسرحية معنية بحقوق الإنسان وأنتجت أشرطة فيديو وورق لعب ولافتات ومسرحيات إذاعية.

رابعا - تكاليف وتمويل العملية

٥٤- يرغب المفوض السامي في الإعراب عن امتنانه للحكومات التي اسهمت في التبرع لتمويل العملية، وللجنة الأوروبية التي قامت بتوفير فريق من الموظفين الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان مدمج كلية في العملية وقدمت الدعم اللوجستي لهذا الفريق. ويعرب المفوض السامي عن امتنانه أيضاً للحكومات والمنظمات التي أيدت العملية بالموظفين المؤهلين.

٥٥- ويود المفوض السامي مع ذلك أن يكرر رغبته في أن يرى العمليات الميدانية لحقوق الإنسان، ولا سيما العمليات التي ووزعت ولها أبعاد العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، تحصل على أموال من الميزانية العادية. ويبقى الشاغل المتمثل في أن التبرعات لم تكن في أي وقت كافية لاستدامة العملية، برغم ما اتخذ من تدابير صارمة لحصر التكاليف بما في ذلك استخدام متطوعي الأمم المتحدة بوصفهم أغلبية من يشكلون الموظفين الميدانيين. ولم تكن المساهمات قابلة للتنبؤ بها ولم توفر لذلك أساساً يمكن أن يقوم عليه التخطيط السليم. ولم يتيسر سوى منح الموظفين عقوداً قصيرة الأجل بصورة غير معهودة حتى بالنسبة للبعثات الميدانية، وقد خلق هذا مشاكل على صعيد التوظيف واستبقاء الموظفين وكان مستوى الدوران جد المرتفع قد تسبب في اضطراب علاقات التعاون مع السلطات وغيرها من المنظمات فضلاً عن اضطراب مستويات الأداء الفني للعملية.

٥٦- وبالنسبة لعام ١٩٩٧، تلقى الصندوق الاستئماني للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا ما مقداره ٢٠٠ ٠٣٣ ٦ دولار أُضيفت إلى رصيد إيجابي بمقدار ٣٠٠ ٥٢٩ ٢ دولار تم تلقيها عام ١٩٩٦ أي ما مجموعه ٥٠٠ ٥٦٢ ٨ دولار. وهذا المبلغ سوف يمكن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا من الاستمرار لغاية نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بمستوى يبلغ ١٠٥ من الموظفين، قوامه ٣٥ موظفياً بعقود محددة المدّة و ٧٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

خامسا - الاستنتاجات

٥٧- يود المفوض السامي أن يختم هذه المذكرة بملاحظة أن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أدت، في معرض تنفيذ ولايتها المتكاملة والمتعددة الجوانب، دوراً حاسماً في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وسيادة القانون في رواندا بغية إعادة إحلال السلم والاستقرار وتحقيق المصالحة في البلد.

٥٨- ومع التدفق الجماعي للعائدين إلى رواندا، الذي طال انتظاره، تم التغلب على عقبة كأداء في وجه غايات حكومة رواندا والمجتمع الدولي. وقد أوجدت حركة العودة الجماعية وضعاً يسمح للعملية الميدانية بأداء دور كبير ألا وهو تهيئة مناخ من الثقة داخل رواندا يحقق المصالحة الوطنية في نهاية المطاف والمساءلة الكاملة عن أعمال الإبادة الجماعية وما اقترنت به من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. ثم إن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، بما اكتسبته من خبرة كبيرة تتمتع بإمكانات هائلة لتحقيق هذه الأغراض في الأشهر القادمة بتعاون ودعم من حكومة رواندا والمجتمع الدولي.

٥٩- وتطور مفهوم الوجود الميداني لحقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز هذه الحقوق في الموقع بالاستناد إلى الخبرة العملية التي اكتسبتها العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وهو مفهوم يتزايد تطبيقه في بلدان تقع في مناطق أخرى من العالم ويمكن أن تحظى فيها مثل هذه المساعدة بترحيب من الحكومات. وعلى الرغم من المصاعب الأولية التي ووجهت في إرساء قواعد العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا يظل المفوض السامي على قناعة تامة بأن دور هذه العملية في رواندا هو اليوم أشد إلحاحاً منه في أي وقت مضى. وبفضل التعاون المتواصل من حكومة رواندا، وهو تعاون بدا، بوضوح أثناء آخر زيارة قام بها المفوض السامي، والدعم المستمر من المجتمع الدولي، يأمل المفوض السامي في أن تتمكن العملية الميدانية من إعادة إقامة اتصالاتها بكافة المناطق البلدية. والمفوض السامي على قناعة بأن ولاية العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تبقى حيوية بالنسبة لمستقبل وشعب رواندا وهو يظل يثق في أن هذه العملية، بفضل العمل بالتعاون الوثيق مع حكومة رواندا والدعم من المجتمع الدولي، ستواصل الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

- - - - -